

Distr.: General
5 February 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 98 من جدول الأعمال

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية
واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

**رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بياناً من مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في
ما يتعلق بانتهاك شركات الإنترنت الأمريكية العالمية لمبدأ حرية التعبير (انظر المرفق الأول)، وبياناً من
وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي بشأن أعمال الاحتكار التي تمارسها شركات الإنترنت الأمريكية
(انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند 98 من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. نينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في ما يتعلق بانتهاك شركات الإنترنت الأمريكية العالمية لمبدأ حرية التعبير

إن مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي يدين بشدة أعمال شركات الإنترنت الأمريكية العالمية، التي تقيد حرية التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت لأسباب سياسية ودون أسس مشروعة ولأسباب تتنافى مع القانون الدولي.

لقد أظهرت التطورات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية أن كبريات شركات الإنترنت الأمريكية تسير على درب فرض رقابة واسعة النطاق، بما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنين المعترف به عالمياً في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، وحجب منصات التواصل البديلة بشكل غير قانوني. وبما أن شبكات التواصل الاجتماعي غدت تُخضع للأهداف السياسية للمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة، فيخشى أن يفرض مستخدموها عليها وجهة نظر أحادية الجانب ومتحيزة لما يحدث ليس فقط في ذلك البلد، ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم.

إن ما يثير القلق بوجه خاص أن القيود المفروضة على حرية التعبير لا تُفرض وفقاً للقانون، ولكن وفقاً لأهواء الرؤساء التنفيذيين لشركات الإنترنت وبطريقة تعسفية وبدون أي أساس قانوني. وبالتالي، تقيد سبل الحصول على المعلومات خارج القانون بالنسبة لمئات الملايين من مستخدمي الإنترنت، الذين يُحرمون من الحق في التعبير بحرية عن الآراء التي لا تتعارض مع القانون.

والمسألة الرئيسية هنا هي أن شركات الإنترنت التي تمثل دولة واحدة، وهي الولايات المتحدة، والتي تربطها علاقات وثيقة بالوكالات الحكومية للولايات المتحدة، تحتكر شبكة الإنترنت على الصعيد العالمي، ومن المحتمل أن يؤدي هذا الأمر إلى سيطرة دولة واحدة على معظم المبادلات بواسطة الإنترنت حول العالم.

ولقد أكدت القرارات غير القانونية التي اتخذها الرؤساء التنفيذيون لشبكات التواصل الاجتماعي الأمريكية مرة أخرى أن احتكار السيطرة على الإنترنت ليس خطراً وهمياً بل هو حقيقة واقعة. فهذه السيطرة تمثل سلاحاً قوياً لا يُستخدم لمهاجمة الحريات المدنية وحرية التعبير مباشرة في الولايات المتحدة فحسب، بل يمكن أيضاً توجيهه ضد بلدان أخرى، لأغراض من ضمنها التأثير في الرأي العام وإثارة الأزمات السياسية المحلية وتأرجح إرادة الشعب وتقلب نتائج الانتخابات.

ويرى أعضاء مجلس الشيوخ في الاتحاد الروسي أن موقف شركات الإنترنت الأمريكية غير مقبول، لأنها تفرض رقابة شديدة على الآراء السياسية التي لا ترضيها بينما لا تقي بالتزاماتها لمكافحة انتشار المعلومات المضللة، بما فيها المعلومات المضللة الهادفة إلى تشجيع المواطنين الروس بنشاط للمشاركة في الاحتجاجات غير المرخصة بها عندما يكون هناك خطر كبير للإصابة بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وعلى الرغم من أن المعلومات المضللة قد تم تفنيدها رسمياً في مناسبات متعددة، إلا أن الرؤساء التنفيذيين لتلك الشركات امتنعوا عمداً عن إزالة هذا المحتوى أو حظره.

وفي هذا الصدد، يود مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي أن يقول للهيئات التشريعية في جميع دول العالم إنه من الضروري والعاجل سنُّ قوانين وطنية لوضع حد لتجبر شركات الإنترنت العالمية وخروجها على القانون. وينبغي ألا يُسمح للقرارات الانفرادية التي يتخذها الرؤساء التنفيذيون بأن تحل محل قوانين الدول ذات السيادة.

ولكل دولة الحق المشروع وغير القابل للتصرف في تنظيم شركات الإنترنت الخاضعة لولايتها القضائية من أجل حماية فضاء المعلومات وحقوق المواطنين في تلقي المعلومات ونقلها إلى الآخرين بحرية. وتعتبر روسيا أن تنظيم تلك الشركات، إلى جانب إقامة شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت الخاصة بها، جزء مهم وضروري لضمان السيادة الرقمية الوطنية.

إن مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي يهيب بالأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وآليات الرصد المختصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والأمين العام لمجلس أوروبا، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام، إلى جعل وضع حد لخروج شركات الإنترنت الأمريكية العالمية على القانون إحدى الأولويات، وذلك بغية تجنب خطر قيامها بإنشاء "ديكتاتورية رقمية". وتستحق هذه المسألة أيضاً دراسة جادة في اجتماعات الجمعية العامة واللجان الرئيسية ذات الصلة والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالنظر إلى الخطر الجديد المتمثل في الهيمنة الجامحة لشركات الإنترنت العالمية، يجب أن يبدأ العمل على وجه السرعة من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن تنظيم أنشطتها. ويجب أن يكون الغرض من هذا العمل هو وضع معايير مقبولة بوجه عام تمنع القرارات التعسفية وتهيء أساساً ثابتاً في القانون الدولي للمبادلات العالمية عبر الإنترنت.

ينبغي أن تكون الشبكة العالمية فضاء حرية التعبير وحرية الإعلام في حدود ما يقتضيه القانون، وليست أداة سياسية لدولة واحدة والشركات المحتكرة لوسائل الإعلام المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً.

مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن الأعمال التي تمارسها الشركات الأمريكية المحتكرة لشبكة الإنترنت

موسكو، 27 كانون الثاني/يناير 2021

إننا نؤيد بيان مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بشأن انتهاك شركات الإنترنت الأمريكية العالمية لمبدأ حرية التعبير.

فالقيود التي تفرضها كبريات شركات التواصل الاجتماعي الأمريكية على المحتوى المنشور على منصاتها وجهت ضربة لمنظومة القيم الديمقراطية والبنية المعلوماتية الدولية.

والسماح بممارسة الرقابة التعسفية وغير الشفافة على المحتوى الإعلامي من قبل المنصات الرقمية دون قرار محكمة مختصة يقوّض دور الدولة بصفتها الضامنة للالتزامات الدولية لكفالة تمتع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية بحرية التعبير.

إن أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ووثيقة هلسنكي الختامية والعديد من القرارات الأخرى الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وكلها كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت عليها - قد انتهكت.

إن هذا الأمر يخلق سابقة حيث تتمتع شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية العملاقة بحرية تشكيل وجه البنية التحتية للاتصالات الحديثة تبعاً لهواها ولما فيه مصلحة الشركات و "القيمين عليها"، وتتجاهل في الوقت ذاته المعايير الديمقراطية والأخلاقية الأساسية. ونتيجة لذلك، يواجه المجتمع الدولي تحديات فضاء معلومات لا يمكن السيطرة عليه على الإطلاق وانعدام الحماية للبيانات الشخصية التي تجمعها شبكات التواصل الاجتماعي.

وتُنشر "الأخبار الكاذبة" عن روسيا على نطاق واسع بواسطة المنصات الرقمية الأمريكية، التي توزع بصورة منهجية محتوى استغزازياً تنشره سفارة الولايات المتحدة في موسكو بدوره بطريقة منسقة. وقد سُلمت إلى ممثل السفارة مذكرة احتجاج تتضمن تحذيراً من أن روسيا تحتفظ بالحق في اتخاذ إجراءات رداً على ذلك، واستدعي إلى وزارة الخارجية في 27 كانون الثاني/يناير 2021.

إن مخاطر حرية التواصل واحترام حقوق الإنسان التي يطرحها احتكار شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية العملاقة في سوق الإعلام تُناقش منذ عدد من السنوات في المحافل الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن أي محاولات لزيادة تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي تُقابل بمقاومة من الزملاء الغربيين وتصنف على أنها "اعتداءات على حرية التعبير".

ومن الواضح أن وسائل الإعلام تخضع للقوانين. وينبغي إقامة حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة لتعبئة الجهود لكي توضع متطلبات محدّدة بوضوح وتكرّس في الصكوك الدولية لاستحداث سياسات شفافة بشأن تعديل المحتوى المحرّر على وسائل التواصل الاجتماعي.

وهناك حاجة ملحة لعمل موضوعي يُنجز بشكل تعاوني في إطار الهياكل الدولية ذات الصلة، وذلك أولاً وقبل كل شيء داخل الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.